حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان الاسناد الى المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكرا هذا كله في الاستثنا المتصل واما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا قوله في بعض احواله وهي حالة النصب اي ان الذي بعد من المنصوبات هو الاستثنا في هذه الحالة واما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وان اطلق عليه انه مستثنى قوله وادوات الاستثنا ثمانية منها حرفان وهو الا عند الجميع وحاشا عند س واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير س قاله في التوضيح قوله وللمستثنى بها احكام قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا يستوي في الادوات التي بمعنى الا الاستثنا المتصل والمنفصل فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثنا المنفصل لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا قوله تاما موجبا محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما ان يكون الكلام تاما موجبا او تاما ليس موجبا او ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو ان يكون الكلام موجبا غير تام واجاب الناصر الطبلاوي بان هذا القسم غير جائز عند هم في الاغلب فلا يصح ان تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد نعم ان استقام المعنى جاز نحو قراءة الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين قوله بفتح النون اسم مفعول اي مثنى احترازا عن المكسور النون فانه اسم فاعل صفة للمتكلم قوله وزيدا منصوب بالا وو جهه ان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف الندا نائب عن انادي ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم او معنا الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك قوله والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة غير ابن عامر بالرفع

علي

99

على الابدال من الواو فيما فعلوه وقرا ابو عامر وحده بالنصب على الاستثنا ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قرا ابو عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من احد وقرا الباقون بالنصب على الاستثنا ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرا الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط قوله والمنقطع بخلافه ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا قوله بان تقدم عليه نفي سوا كان ذلك النفي صريحا نحو ما جاني احد الا زيدا او مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله اي لا يغفرها احد الا الله ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع اي لم يتركوه بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه قوله بدل بعض من كل ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الرابط هنا لان الا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كونه المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب قوله وعطف نسق عند الكوفيين ليس المراد انها داخلة في العطف النسق عند هم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عند هم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثنا في مثل هذه الصورة قوله ما زاد هذا المال الا النقص اي بالنصب على الاستثنا لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل تقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد قوله فانهما يوجبون بوجوب نصب المستثنى اي بوجوب النصب على الاستثنا ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضي امتناع الابدال بان بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب يعني لو ابدل كان بدل غلط وهو غير موجود في كلامهم قوله والتميميون يجيزون الاتباع هكذا في بعض النسخ وفي بعض اخر يجوزون وقوله الاتباع اي للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله واطال في بيانه وخصه بعض المفسرين بقوله الا الله بالرفع بدل من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب في السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثنا منقطعا اذ ولا يخفى ان هذا

Copyright © King Saud University